

Distr.: General
3 July 2001
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة السادسة والخمسون
البند ١١٣ من القائمة الأولية*

الهجرة الدولية والتنمية، بما في ذلك مسألة عقد مؤتمر للأمم المتحدة عن
الهجرة الدولية والتنمية لمعالجة مسائل الهجرة

تقرير الأمين العام

موجز

أعد هذا التقرير استجابة للطلب الذي تقدمت به الجمعية العامة في القرار ٢١٢/٥٤ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩. وقد تمت صياغته بالتشاور مع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة ووكالاتها وصناديقها وبرامجها ذات الصلة ومع المنظمات الحكومية الدولية والإقليمية ودون الإقليمية ذات الصلة في مجال الهجرة والتنمية. ويورد التقرير موجزا للسياسات الوطنية بشأن الهجرة الدولية وآراء الحكومات فيما يتعلق بعقد مؤتمر للأمم المتحدة عن الهجرة الدولية والتنمية ويبين الأنشطة التي اضطلعت بها في الآونة الأخيرة المنظمات ذات الصلة على المستويين الإقليمي والدولي، مع مراعاة ما استخلصته من دروس بشأن إدارة الهجرة وسياساتها من خلال أنشطتها، ويتطرق إلى الآليات التي يمكن إنشاؤها في منظومة الأمم المتحدة لبحث المسائل ذات الصلة بالهجرة الدولية والتنمية.

* A/56/50.

المحتويات

الصفحة	الفقرات	
٤	٢-١ مقدمة - أولاً
٤	١٧-٣ الثانية - السياسات الوطنية بشأن الهجرة الدولية وآراء الحكومات بشأن عقد مؤتمر للأمم المتحدة عن الهجرة الدولية والتنمية
٨	٥٥-١٨ الثالثة - أعمال هيئات منظومة الأمم المتحدة ووكالاتها وصناديقها وبرامجها ذات الصلة والمنظمات الدولية الأخرى في مجال الهجرة الدولية والتنمية
٩	٢٢-١٩ ألف - أمانة الأمم المتحدة
٩	٢١-١٩ ١ - شعبة السكان
١٠	٢٢ ٢ - شعبة الإحصاءات
١٠	٢٥-٢٣ باء - اللجان الإقليمية للأمم المتحدة
١١	٢٦ جيم - لجنة السياسات الإنمائية
١١	٤١-٢٧ دال - مؤسسات أخرى في منظومة الأمم المتحدة
١١	٢٩-٢٧ ١ - لجنة حقوق الإنسان
١٢	٣٠ ٢ - لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية
١٣	٣٢-٣١ ٣ - معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث
١٤	٣٣ ٤ - صندوق الأمم المتحدة للسكان
١٤	٣٦-٣٤ ٥ - مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين
١٥	٣٧ ٦ - منظمة الأغذية والزراعة
١٦	٤١-٣٨ ٧ - منظمة العمل الدولية
١٧	٥٦-٤٢ هاء - مؤسسات خارج منظومة الأمم المتحدة
١٧	٤٦-٤٢ ١ - المنظمة الدولية للهجرة
١٩	٤٨-٤٧ ٢ - منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي
٢٠	٥٠-٤٩ ٣ - مجلس أوروبا

٢١	٥٢-٥١ ٤ - الاتحاد الأوروبي
٢١	٥٣ ٥ - المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة
٢٢	٥٥-٥٤ ٦ - متروبوليس
٢٣	٦٣-٥٦ رابعا - آليات ممكنة لفحص الهجرة الدولية والتنمية

أولا - مقدمة

١ - طلبت الجمعية العامة، في قرارها ٢١٢/٥٤، المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها السادسة والخمسين تقريراً يلخص، في جملة أمور، الدروس، وكذلك أفضل الممارسات المتعلقة بإدارة الهجرة وسياساتها، المستفادة من شتى الأنشطة التي لها صلة بالهجرة الدولية والتنمية المضطلع بها على المستويين الإقليمي والأقليمي، وطلبت أيضاً إلى الأمين العام أن يوصي بإجراءات تتعلق بالسياسة العامة يمكن اتخاذها على المستوى الدولي كي تنظر فيها الجمعية العامة مع أخذ ما يلي، ضمن أمور أخرى، في الاعتبار: (أ) تقرير لجنة السياسات الإنمائية عن نظرها في مسألة الهجرة والتنمية؛ (ب) الأعمال التي قامت بها الهيئات والوكالات والصناديق والبرامج الدولية ذات الصلة التابعة لمنظمة الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية في مجال الهجرة الدولية والتنمية؛ (ج) الآليات التي يمكن إنشاؤها داخل منظومة الأمم المتحدة كي تبحث بطريقة شاملة ومتكاملة مسألة الهجرة الدولية والتنمية؛ (د) ضرورة تقديم تحليل للبيانات المتصلة بالهجرة داخل مختلف المناطق وفيما بينها، بالتشاور مع هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة.

٢ - وقد أعد هذا التقرير استجابة لذلك الطلب وبالتشاور مع هيئات منظومة الأمم المتحدة ووكالاتها وصناديقها وبرامجها ذات الصلة ومع المنظمات الحكومية الدولية والإقليمية ودون الإقليمية ذات الصلة في مجال الهجرة والتنمية. ويوجز هذا التقرير السياسات الوطنية بشأن الهجرة وآراء الحكومات بصدد عقد مؤتمر للأمم المتحدة عن الهجرة الدولية والتنمية؛ ويبين الأنشطة التي اضطلعت بها في الآونة الأخيرة المنظمات ذات الصلة على الصعيدين الإقليمي والدولي، مع مراعاة الدروس المستفادة من أنشطتها بشأن إدارة الهجرة وسياساتها؛ ويتناول الآليات التي يمكن إنشاؤها داخل منظومة الأمم المتحدة لدراسة مسائل الهجرة الدولية والتنمية.

ثانياً - السياسات الوطنية بشأن الهجرة الدولية وآراء الحكومات بشأن عقد مؤتمر للأمم المتحدة عن الهجرة الدولية والتنمية

٣ - ظلت مسألة الهجرة الدولية تحظى بقدر متنام من الاهتمام على صعيد السياسة العامة بوصفها ظاهرة عالمية يتعرض لها عدد ما فتئ يزداد من البلدان. وحسب البيانات المستمدة من قاعدة بيانات السياسات السكانية التابعة لشعبة السكان (إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمانة العامة للأمم المتحدة)، كانت الهجرة الدولية، في أواسط السبعينات، موضوعاً لا تعيره الحكومات إلا اهتماماً ثانوياً^(١)، وكانت أنشطتها تقتصر في أغلب الأحيان

على التنظيم الإداري للحدود الوطنية. وخلال العقود المنصرمة، ازداد عدد الحكومات التي تتخذ إجراءات للتحكم في هذه التدفقات. فيحلول عام ١٩٩٥ بلغ عدد البلدان التي وضعت سياسات لخفض معدلات الهجرة ٣٥ بلدا مقارنة بـ ٦ بلدان فقط في عام ١٩٧٦. وخلال تلك الفترة، انخفضت نسبة الحكومات التي اتخذت إجراءات ترمي إلى إبقاء مستويات الهجرة فيها على حالها أو اتبعت سياسات تتسم بعدم التدخل من ٨٧ في المائة إلى ٦١ في المائة. وأظهرت البلدان المتقدمة النمو بصفة خاصة أشد الاتجاهات ميلا إلى فرض قيود على الهجرة.

٤ - وفيما يتعلق بسياسات الهجرة، ازداد عدد البلدان الساعية إلى تخفيض معدلات الهجرة من ١٣ في المائة إلى ٢٠ في المائة بين عامي ١٩٧٦ و ١٩٩٥. وابتداء من عام ١٩٩٥، اتخذت ثلاثة أرباع البلدان تدابير ترمي إلى أن يظل معدل الهجرة الحالي فيها ثابتا أو اختارت عدم التدخل، مسجلة انخفاضا عن النسبة البالغة ٨٣ في المائة في عام ١٩٧٦. وأظهرت البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على السواء توجهات متشابهة فيما يتعلق بتطور مواقفها.

٥ - وتواصل السعي إلى عقد مؤتمر دولي بشأن الهجرة الدولية والتنمية وكان ذلك تعبيرا عن ازدياد الاهتمام بحركة السكان على النطاق الدولي وضعف إدراك الصلة بينها وبين التنمية. ومنذ عام ١٩٩٥، التمسّت شعبة السكان في الأمانة العامة للأمم المتحدة، ثلاث مرات، آراء الحكومات بشأن هذا الاحتمال كمنشآت لمتابعة المؤتمر الدولي للسكان والتنمية.

٦ - ووفقا لقرار الجمعية العامة ٤٩/١٢٧، المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، أرسلت أول رسالة تلتزم تقديم آراء بشأن أهداف ووسائل عقد هذا المؤتمر إلى جميع الممثلين الدائمين لدى الأمم المتحدة في شباط/فبراير ١٩٩٥. وفي شهر نيسان/أبريل ١٩٩٥، وردت ردود من ٣٧ حكومة. وكانت هذه الردود أساسا لإعداد تقرير الأمين العام عن الهجرة الدولية والتنمية (E/1995/69). بيد أنه لم يكن من المستطاع تقييم آراء تمثل جميع الحكومات لأن نسبة عدم الاستجابة كانت كبيرة.

٧ - وعملا بقرار الجمعية العامة ٥٠/١٢٣ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، أرسلت رسالة ثانية، في نيسان/أبريل ١٩٩٧، إلى جميع الممثلين الدائمين للحصول على مزيد من آراء الحكومات بشأن المؤتمر المقترح. وبعد ذلك أُعد تقرير الأمين العام (A/52/314) استنادا إلى الآراء التي أبدتها ٦٥ حكومة استجابة إما لرسالة عام ١٩٩٥ أو لرسالة عام ١٩٩٧، وناقشت الجمعية العامة التقرير في دورتها الثانية والخمسين.

٨ - وطلبت الجمعية العامة في قرارها ١٨٩/٥٢، المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧، الذي تطلب فيه التماس مزيد من الآراء بشأن إمكانية عقد مؤتمر عن الهجرة الدولية والتنمية. ونتيجة لذلك أرسلت رسالة ثالثة، في آذار/مارس ١٩٩٩، إلى جميع الممثلين الدائمين تدعو بصفة خاصة الحكومات التي لم ترد على الرسالتين المرسلتين في عام ١٩٩٥ و عام ١٩٩٧ إلى التعبير عن آرائها. وبحلول شهر حزيران/يونيه ١٩٩٩، وردت ردود من ٣٤ حكومة. واستنادا إلى مجموع الردود التي وردت من ٧٦ حكومة عبرت عن آرائها منذ عام ١٩٩٥، أُعد تقرير الأمين العام (A/54/207) وقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والخمسين. وورد ردا حكومتين في عام ١٩٩٩ ولكن الأوان كان قد فات لتضمينهما في التقرير. ويوجز الجزء التالي، الذي يتضمن هذه الإجابات الإضافية، الآراء التي عبرت عنها هذه الحكومات.

٩ - وبلغ مجموع الحكومات التي لم ترد على الرسالة ١١٠ حكومات. ومن بين الحكومات التي وردت ردودها من خلال الرسائل الاستقصائية الثلاث والبالغ عددها ٧٨ حكومة، أبدت ٤٧ منها موافقتها بصفة عامة على عقد مؤتمر دولي عن الهجرة والتنمية وأبدت ٢٦ حكومة أخرى تحفظات بشأن عقد هذا المؤتمر؛ أما الحكومات المتبقية وعددها ٥ حكومات، فلم تبد سوى قدر من التأييد لعقد المؤتمر. ورغم أن هذه الحكومات أكثر تقبلا إلى حد ما لإمكانية عقد المؤتمر، فإنها ترى أن يتم أولا بحث خيارات أخرى لمعالجة مشكلة الهجرة الدولية والتنمية.

١٠ - ومن بين الحكومات التي أبدت عقد المؤتمر وعددها ٤٧ حكومة، اقترحت الأغلبية أن يكون المؤتمر ذا طابع تقني وتحليلي. بيد أن الآراء تباينت بشأن أهدافه المحتملة والمسائل التي سيبحثها. وارتأت حكومات كثيرة أن يكون المؤتمر منتدى لاستكشاف الجوانب الرئيسية للهجرة الدولية والتنمية مثل أسباب الهجرة الدولية ونتائجها ومستويات الهجرة الدولية وتوجهاتها وجوانبها الإيجابية والسلبية فيما يتعلق بتنمية البلدان المهاجر منها والمهاجر إليها وبلدان العبور أيضا. وأبدت حكومات أخرى اهتمامها بعقد مؤتمر لتعزيز حقوق المهاجرين، لا سيما العمال المهاجرين واللاجئين في البلدان المضيفة لهم. وتناول عدد من الحكومات بضعة أهداف أخرى للمؤتمر من بينها وضع استراتيجيات أو سياسات إدارة تدفقات الهجرة على نحو أفضل وتيسير الحوار بين البلدان المعنية تعزيزا للتعاون الثنائي ومتعدد الأطراف.

١١ - وفيما يتعلق بفئات المهاجرين التي ينبغي أن يبحثها المؤتمر المقترح، كان هناك قدر كبير من الاتفاق بين الحكومات التي علقت على هذا السؤال وعددها ٣٩ حكومة. وارتأت

أغلبيتها ضرورة اتباع نهج شامل والاهتمام بكافة فئات المهاجرين. وحيد عدد من الحكومات أيضا أن تكون مدة المؤتمر المقترح أسبوعا واحدا. وكانت حصيلة المؤتمر الرئيسية التي ورد ذكرها في أغلب الأحيان خطة عمل يمكن للبلدان اتباعها. ورأت عدة حكومات أخرى أن المؤتمر ينبغي أن يصدر إعلانا وتوصيات وقرارات أو مبادئ متفق عليها.

١٢ - وبشأن عملية التحضير للمؤتمر المقترح، اعتبرت جميع الحكومات التي أبدت رأيها تقريبا أن عقد اجتماعات إقليمية قد يحقق أول مستوى من توافق الآراء بشأن مسائل تتسم بهذا القدر من التعقيد كالهجرة الدولية والتنمية. وحسب هذا الرأي، يلزم عقد اجتماعات إقليمية بل دون إقليمية قبل عقد المؤتمر الجامع. واعتبرت هذه الاجتماعات ضرورية أيضا لتيسير إدارة أعمال المؤتمر بكفاءة. وأيدت أغلب الحكومات التي أبدت رأيها فكرة عقد اجتماع للجنة تحضيرية يمهّد السبيل لعقد المؤتمر الجامع ولكن الآراء تباينت بشأن تواتر انعقاده ومدته.

١٣ - وفيما يتعلق بتشكيل أمانة المؤتمر المقترح، تباينت آراء الحكومات تباينا شديدا. واقترحت بعض الحكومات أن تشكل الأمانة من موظفين ينتمون إلى هيئات الأمم المتحدة المختلفة والمنظمات ذات الصلة. وأشارت بعض الحكومات إلى إمكان أن تشمل الأمانة ممثلين أو خبراء من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، بينما اقترحت حكومات أخرى مراعاة التمثيل الإقليمي المتوازن في الأمانة وإتاحة الفرصة لمشاركة المنظمات الدولية غير الحكومية.

١٤ - وبصدد تمويل المؤتمر، اقترحت غالبية الحكومات أن تتولى الأمم المتحدة تمويله، بيد أنها لم توضح دائما ما إذا كان التمويل ينبغي أن يكون من الميزانية العادية للمنظمة. وأشارت حكومات كثيرة إلى هيئات الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة والمنظمات الحكومية الدولية بوصفها مصادر محتملة للتمويل. ومن مصادر التمويل التي تكرر ذكرها الحصول على تبرعات خاصة من البلدان المانحة كجزء من عملية التمويل على الأقل. وأشار عدد قليل من البلدان إلى أن الحكومات المانحة تشمل البلدان الصناعية المتقدمة أساسا.

١٥ - وشاع بين الحكومات التي لا تحبذ عقد مؤتمر وعدددها ٢٦ حكومة رأي مفاده أن مسائل الهجرة الدولية والتنمية سبق أن كانت موضع نقاش في عدة مؤتمرات عقدتها الأمم المتحدة وأنه من الأفضل، نظرا للضغوط التي تتعرض لها ميزانية الأمم المتحدة، أن تستخدم الموارد الصحيحة في كفاءة تنفيذ الالتزامات التي تم التعهد بها في تلك المؤتمرات بدلا من عقد مؤتمر آخر. وارتأى عدد من الحكومات أن مسألة الهجرة الدولية والتنمية ينبغي أن تعالج من خلال الآليات الموجودة حاليا. ورأت حكومات عديدة أيضا أن مسائل الهجرة الدولية البالغة التعقيد يمكن أن تعالج بأقصى قدر من الفعالية من خلال المفاوضات الإقليمية بحيث

يتسنى مراعاة الظروف الخاصة بكل منطقة في الاستجابات الملموسة على صعيد السياسة العامة.

١٦ - وأعربت الحكومات الخمس التي أبدت دعماً جزئياً فقط لعقد مؤتمر من هذا القبيل عن اعتقادها بضرورة بذل مزيد من الجهد لإيضاح أهداف المؤتمر وتحديد أهدافها. ورأت بصفة عامة أن المفاوضات الإقليمية أو الثنائية ستفضي على الأرجح إلى إيجاد سبل أجدى لمعالجة مسألة الهجرة الدولية وهو موقف مماثل لموقف بعض الحكومات التي لا تؤيد عقد المؤتمر.

١٧ - وبإيجاز، أعرب ما مجموعه ٧٨ حكومة عن رأيها منذ عام ١٩٩٥ بشأن عقد مؤتمر للأمم المتحدة عن الهجرة الدولية والتنمية. وتمثل الردود الواردة من الحكومات ٤١ في المائة من مجموع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. ورغم أن أغلبية الحكومات التي قدمت ردوداً تجبذ فيما يبدو عقد مؤتمر، فإن توافق الآراء لم يتحقق بشأن أهدافه وتمويله وتشكيل أمانته. وإضافة إلى ذلك، أبدى عدد من الحكومات تحفظات كبيرة على عقد مؤتمر من هذا القبيل، بسبب الضغوط المالية التي تتعرض لها الأمم المتحدة. وبصفة عامة كانت هذه الحكومات أكثر ميلاً إلى اتباع نهج إقليمي أو دون إقليمي في معالجة مسائل الهجرة الدولية والتنمية.

ثالثاً - أعمال هيئات منظومة الأمم المتحدة ووكالاتها وصناديقها وبرامجها ذات الصلة والمنظمات الدولية الأخرى في مجال الهجرة الدولية والتنمية

١٨ - كما يتضح من السرد التالي، تعالج إدارات وبرامج وكالات متخصصة وكيانات أخرى مختلفة في منظومة الأمم المتحدة جوانب مختلفة من الهجرة الدولية إما مباشرة أو بصورة غير مباشرة من حيث علاقاتها بالتنمية. وفضلاً عن ذلك، يعالج عدد من المنظمات الحكومية الدولية خارج نطاق منظومة الأمم المتحدة وكثير من المنظمات غير الحكومية مسائل الهجرة وتقدم المساعدة للمهاجرين على اختلاف فئاتهم. والقصد من الاستعراض التالي للأنشطة ذات الصلة التي تضطلع بها مختلف الهيئات والمنظمات أن يبرز مجالات اختصاصها المحددة والأنشطة التي اضطلعت بها في المقام الأول على الصعيدين الإقليمي والأقليمي خلال السنتين الماضيتين. وترد أيضاً بإيجاز الدروس المستفادة من تلك الأنشطة بشأن إدارة الهجرة وسياساتها كلما كانت المعلومات عنها متاحة.

ألف - أمانة الأمم المتحدة

١ - شعبة السكان

١٩ - تجري شعبة السكان في إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، تحت إشراف لجنة السكان، دراسات عن مستويات الهجرة الدولية وتوجهاتها وعن سياسات الهجرة الدولية وعن العلاقات بين الهجرة الدولية والتنمية. وفي آذار/مارس ٢٠٠٠، أصدرت شعبة السكان ورقة عمل بعنوان "الهجرة الإحلالية: هل هي حل لتناقص وشيخوخة السكان؟" (٢) لمعالجة التأثيرات الناجمة عن تغير حجم السكان وبنية الأعمار التي من المرجح أن تشهدها البلدان المنخفضة الخصوبة. وتدرس الورقة الحالة في ٨ بلدان هي (الاتحاد الروسي وألمانيا وإيطاليا وجمهورية كوريا وفرنسا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية واليابان) وفي منطقتين هما (أوروبا والاتحاد الأوروبي)، وتبرز في كل حالة ما قد تحدثه مختلف مستويات الهجرة من تأثير على حجم السكان وشيخوختهم. وخلصت الدراسة إلى نتائج من ضمنها أن حجم الهجرة اللازم لتعويض شيخوخة السكان سيكون كبيرا بدرجة مفرطة وسيؤدي إلى الهجرة بأعداد تفوق كثيرا ما حدث في الماضي، ولذلك فإن الهجرة لن تكون حلا واقعا لشيخوخة السكان. وقد حظيت هذه الدراسة الاستكشافية باهتمام واسع النطاق بين الباحثين وواضعي السياسات والصحفيين وأثارت مناقشات عن دور الهجرة كخيار في مجال السياسات العامة.

٢٠ - وفي إطار متابعة الدراسة، عقدت الشعبة في نيويورك في الفترة من ١٦ إلى ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١ اجتماعا لفريق خبراء بشأن استجابات السياسات العامة لشيخوخة السكان والتناقص السكاني. وكان التأثير على مستوى الهجرة واحدا من عدة خيارات في مجال السياسة العامة التي نظر فيها الخبراء لمواجهة هذا التحدي الديموغرافي الذي لم يسبق له مثيل. وفي حزيران/يونيه ٢٠٠١، أنشأت الشعبة قاعدة بيانات باسم "الهجرة الدولية من البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، ١٩٨٠-٢٠٠٠". وهي تحتوي على بيانات عن تدفقات الهجرة، خلال فترات زمنية متتالية محددة، من بلدان شرق أوروبا وإليها وجميع الدول التي خلفت جمهوريات الاتحاد السوفياتي سابقا وألمانيا ويوغوسلافيا السابقة. وتتضمن قاعدة البيانات أيضا بيانات عن الحجم الإجمالي للهجرة في هذه البلدان.

٢١ - وتولي شعبة السكان في كافة أنشطتها أهمية للهجرة الدولية بوصفها مكونا أساسيا من مكونات التغيرات السكانية. وعلى الصعيد العالمي، لا يزال المهاجرون الدوليون يتركزون في عدد محدود من البلدان ويأتون منها غير أن حركتهم تنطوي على تأثيرات اجتماعية اقتصادية وديمغرافية كبيرة. وبصفة خاصة، من المرجح أن يكون تأثير الهجرة

الدولية كبيرا في المناطق المتقدمة النمو حيث يؤدي انخفاض الخصوبة إلى نقص في العمالة في الفئات العمرية القادرة على العمل.

٢ - شعبة الإحصاءات

٢٢ - تواصل شعبة الإحصاءات في إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية جمع البيانات عن الهجرة الدولية لنشرها في الحولية الديمغرافية. وقد درجت الشعبة على جمع الإحصاءات عن الفئات الرئيسية من تدفقات الهجرة الدولية الوافدة والخارجة وعن الحجم الإجمالي للمهاجرين في البلد. وتواصل الشعبة أيضا نشر التوصيات المنقحة المتعلقة بإحصاءات الهجرة الدولية: التنقيح^(٣). وتمثل التوصيات التي نشرت في عام ١٩٩٨، إطارا لتحديد مختلف فئات الهجرة الدولية ويستعرض الفئات الرئيسية لمصادر البيانات التي تقدم إحصاءات عن تدفقات الهجرة الدولية.

باء - اللجان الإقليمية للأمم المتحدة

٢٣ - ظلت اللجان الإقليمية للأمم المتحدة تشارك، طوال السنوات الماضية، في عدد ما انفك يزداد من الأنشطة في مجال الهجرة الدولية والتنمية. وعلى سبيل المثال، تقوم اللجنة الاقتصادية لأوروبا، بالتعاون مع المنظمات الأخرى ذات الصلة مثل المكتب الإحصائي للاتحادات الأوروبية والمجلس الأوروبي، بجمع الإحصاءات عن الهجرة الدولية بانتظام في البلدان الأعضاء في اللجنة. وقد نظمت اللجنة أيضا اجتماعات حكومية دولية وعقدت حلقات تدريب عن إحصاءات الهجرة الدولية. وكان آخر هذه الأنشطة هو دورة العمل المشتركة بين اللجنة الاقتصادية لأوروبا والمكتب الإحصائي للاتحادات الأوروبية عن إحصاءات الهجرة التي عقدت في أيار/مايو ٢٠٠١ ومكنت الحكومات من تبادل التجارب وأفضل الممارسات في هذا المجال من مجالات الإحصاء ومن تقييم ما تواجهه البلدان من صعاب في التقيد بآخر مجموعة من توصيات الأمم المتحدة بشأن إحصاءات الهجرة الدولية.

٢٤ - ويضطلع المركز الديموغرافي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بأغلب أنشطة اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في مجال الهجرة الدولية والتنمية. ومن الأنشطة التي يضطلع بها المركز بصورة مألوفة جمع إحصاءات الهجرة الدولية في المنطقة وتجميعها في مصرف بيانات يعرف باسم دراسة الهجرة الدولية في أمريكا اللاتينية. وإضافة إلى ذلك، ظلت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي نشطة في تنظيم اجتماعات تقنية وطنية وإقليمية عن الهجرة الدولية وفي المشاركة فيها. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، عقدت اللجنة ندوة عن الهجرة الدولية في الأمريكتين. واستُخدم ما توصلت إليه

الندوة من نتائج في إعداد خطة عمل لمؤتمر القمة الثالث للأمريكتين المعقود في نيسان/أبريل ٢٠٠١. وفي حزيران/يونيه ٢٠٠٠ نظمت اللجنة أيضا حلقة عمل عن أفضل الممارسات بشأن العمال المهاجرين. وبما أن الهجرة الدولية تعد إحدى المسائل البارزة في المنطقة، فإن اللجنة تجري أيضا بحثا بشأن مراعاة الهجرة الدولية في اتفاقات التكامل الاقتصادي وبشأن حركة الموارد البشرية المؤهلة.

٢٥ - وفي تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩، نظمت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، من خلال قسم السكان في شعبة مسائل وسياسات التنمية الاجتماعية، اجتماعا لفريق الخبراء المعني بالهجرة الدولية في الشرق الأوسط: الأنماط والنتائج المحتملة في البلدان المهاجر منها والمهاجر إليها، وركز الاجتماع على العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تؤثر على عملية الهجرة في الوقت الراهن، مع مراعاة التغييرات التي أحدثتها حرب الخليج التي اندلعت في عام ١٩٩١ واقترح إطارا للسياسات العامة يخدم البلدان المهاجر منها والمهاجر إليها معا. ويجمع قسم السكان بيانات عن الهجرة ويقوم بتقدير معدلات الهجرة لبلدان المنطقة. بيد أن عدم توافر المعلومات الإحصائية المناسبة وضآلة عدد الباحثين في مجال الهجرة الدولية يمثّلان مجالين من المجالات المثيرة بصورة مزمنة لقدر بالغ من القلق في المنطقة. وشددت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا على ضرورة إجراء دراسة استقصائية إقليمية عن الهجرة لتحسين وضع السياسات العامة، إذ أن حجم المهاجرين الدوليين في المنطقة والخصائص المميزة لهم قد تغير تغيرا كبيرا خلال العقد المنصرم.

جيم - لجنة السياسات الإنمائية

٢٦ - أعاد المجلس الاقتصادي والاجتماعي في عام ١٩٩٨ تسمية لجنة التخطيط الإنمائي السابقة لتصبح لجنة السياسات الإنمائية على أن يكون لها برنامج عمل جديد^(٤). وتعتبر اللجنة هيئة خبراء فرعية مستقلة تابعة للمجلس تضم ٢٤ خبيرا مستقلا يؤخذون من مجالات التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية وحماية البيئة ويستطيعون الإسهام فيما يتعلق بالقضايا الناشئة وفي العملية المتعددة الأطراف ولم تقم اللجنة حتى الآن بدراسة موضوع الهجرة الدولية والتنمية بشكل مباشر.

دال - مؤسسات أخرى في منظومة الأمم المتحدة

١ - لجنة حقوق الإنسان

٢٧ - تطلع لجنة حقوق الإنسان بمسؤولية استعراض ومتابعة وتنفيذ إعلان وبرنامج عمل فيينا للمؤتمر العالمي المعني بحقوق الإنسان المعقود في ٢٣ حزيران/يونيه ١٩٩٣^(٥) ومعالجة

جميع المسائل المتعلقة بتطبيق الحقوق المعترف بها في الصكوك الدولية لحقوق الإنسان وما يتعلق منها بانتهاكات هذه الحقوق. وبذلك فإن اللجنة وبفضل ولايتها وخبرتها هي أكثر الهيئات الملائمة لمعالجة مسائل حقوق الإنسان المتصلة بالهجرة الدولية. ومنذ اعتماد الجمعية العامة للاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم بموجب قرارها ١٥٨/٤٥ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ ظلت اللجنة تحت الدول الأعضاء على النظر في إمكانية توقيع الاتفاقية والتصديق عليها والانضمام إليها بوصفها مسألة ذات أولوية. وطلبت اللجنة في القرار ٥٣/٢٠٠١ المعتمد في دورتها السابعة والخمسين إلى الأمين العام أن يقدم كل ما يلزم من تسهيلات ومساعدة لترويج الاتفاقية بنشاط. وقد وقّعت عشرة بلدان على الاتفاقية حتى ١٨ أيار/مايو ٢٠٠١ كما صدقت عليها ١٠ بلدان أخرى وأصبحت أطرافاً فيها. وسيبدأ سريان الاتفاقية بعد قبولها من عشرين دولة.

٢٨ - ووفقاً للقرار ٤٤/١٩٩٩ المؤرخ ٢٧ نيسان/أبريل ١٩٩٩ كانت اللجنة قد عيّنت مقرراً خاصاً لحقوق الإنسان للمهاجرين لبحث السبل والوسائل اللازمة للتغلب على العقبات القائمة التي تعترض توفير الحماية الكاملة والفعالة لحقوق الإنسان لهذه المجموعة الضعيفة. بمن فيهم الذين لا يحملون وثائق أو من يكون منهم في وضع غير قانوني. ويقوم المقرر بدراسة القضايا محل الاهتمام وإطلاع الحكومات حسب الضرورة على الثغرات الموجودة في سياساتها والتي يمكن أن تتسبب في حدوث انتهاك لحقوق الإنسان للمهاجرين كما يحث البلدان على التصديق على الآليات الدولية التي تعالج قضايا المهاجرين. ورحبت اللجنة في دورتها السادسة والخمسين بتقرير المقرر المعني بحقوق الإنسان للمهاجرين (E/CN.4/2000/82 و Add.1) كما رحبت في دورتها السابعة والخمسين بتقريره (E/CN.4/2001/83 و Add.1).

٢٩ - ووفقاً لقرار الجمعية العامة ٩٣/٥٥ المؤرخ ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ فقد تم إعلان يوم ١٨ كانون الأول/ديسمبر يوماً دولياً للمهاجرين. وتدعى الدول الأعضاء وكذلك المنظمات الحكومية الدولية وغير الحكومية إلى الاحتفال باليوم بعدة طرق من بينها نشر المعلومات عن حقوق الإنسان والحريات الأساسية لجميع المهاجرين وتبادل الخبرات ووضع الإجراءات التي تكفل حماية تلك الحقوق.

٢ - لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية

٣٠ - برز في السنوات الأخيرة الاتجار في البشر وعلاقته الوثيقة بالجريمة المنظمة عبر الوطنية كتحد جديد لإدارة الهجرة. وأصبح وضع استراتيجية دولية لمكافحة النشاط الإجرامي العابرة

للحدود بما فيه الاتجار بالأشخاص أحد الجوانب الرئيسية لعمل اللجنة. وفي ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠ اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة في قرارها ٢٥/٥٥ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وبروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص وبخاصة النساء والأطفال الذي يهدف إلى منع ومكافحة الاتجار بالأشخاص وبخاصة النساء والأطفال وحماية ضحايا ذلك الاتجار ومساعدتهم وتعزيز التعاون بين الدول الأطراف لتحقيق تلك الأهداف وبروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو الذي يشكل أداة فعالة لمكافحة ومنع تهريب المهاجرين ويؤكد من جديد أن الهجرة في حد ذاتها لا تعتبر جريمة ولكن المهاجرين يمكن أن يصبحوا ضحايا ويحتاجون للحماية.

٣ - معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث

٣١ - ظل معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث يقوم بتنفيذ برنامج سياسة الهجرة الدولية منذ عام ١٩٩٨. وبرنامج سياسة الهجرة الدولية هو برنامج مشترك بين الوكالات يشارك في تنفيذه معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة العمل الدولية والمنظمة الدولية للهجرة. وقد ساعد البرنامج في تعزيز قدرة الحكومات على إدارة الهجرة وزيادة التعاون الإقليمي والدولي من أجل تنظيم الهجرة وحماية المهاجرين. ونظم برنامج سياسة الهجرة الدولية في منتصف عام ٢٠٠١ ثمانية اجتماعات إقليمية في وسط وشرق أوروبا وأفريقيا الجنوبية وآسيا والمحيط الهادئ وآسيا الوسطى ومنطقة البحر الكاريبي لبناء القدرة في مجال الهجرة والتدريب ذي المنحى العملي والتعاون شارك فيها نحو ٤٠٠ موظف حكومي من مستوى الإدارة العليا والوسطى من أكثر من سبعين بلدا. وتم تنفيذ كل من هذه الأنشطة ضمن إطار إقليمي معين وظل برنامج سياسة الهجرة الدولية يركز اهتمامه في إطار هذا النهج الإقليمي على البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية حيث تبرز الحاجة لتعزيز إدارة الهجرة الوطنية والحوار والتعاون الحكومي الدولي. ويشارك برنامج سياسة الهجرة الدولية مركز تورينو الدولي للتدريب والتابع لمنظمة العمل الدولية في مشروع عالمي مدته ثلاث سنوات لتوفير التدريب على جميع أوجه الهجرة لصغار الموظفين الحكوميين من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية.

٣٢ - ويبدو أن النهج الشامل للتخصصات والمشارك بين الوكالات المتبع في برنامج سياسة الهجرة الدولية قد قدم للحكومات صورة شاملة للطابع المعقد للهجرة الدولية إضافة إلى أفضل الممارسات المتعلقة بالهجرة والتشريد البشري. ونظرا لاختلاف المنظورات والمصالح المتعلقة بالهجرة وصلتها الوثيقة بالأمن الوطني فلا تزال الهجرة تعتبر موضوعا

حساسا للغاية. وتتمثل خبرة برنامج سياسة الهجرة الدولية في توفير منافذ للحوار المفتوح الذي يساعد الحكومات في تحقيق مستوى من الثقة اللازمة للتعاون في مجال تنظيم الهجرة.

٤ - صندوق الأمم المتحدة للسكان

٣٣ - يقدم صندوق الأمم المتحدة للسكان المساعدة للبلدان النامية في معالجة مشاكلها السكانية ويعمل على تعزيز الوعي بشأن الآثار المترتبة على المشاكل السكانية ويقوم بدور رائد في الترويج للبرامج السكانية ولا سيما ما يتصل منها بالصحة الإنجابية. وظل صندوق الأمم المتحدة للسكان يدعم برنامج سياسة الهجرة الدولية بالتعاون مع منظمة العمل الدولية والمنظمة الدولية للهجرة ومعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث. وقدم الصندوق الأموال أيضا لجمع البيانات المتعلقة بالهجرة وإجراء الدراسات المتعلقة بالهجرة الدولية. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠ قام من خلال برنامجه الإقليمي، وهو شعبة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي التابعة للصندوق وبالتعاون مع المنظمة الدولية للهجرة وكلية أمريكا اللاتينية للعلوم الاجتماعية بتنظيم حلقة دراسية إقليمية عن الهجرة الكاريبية وذلك في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠ بالجمهورية الدومينيكية حضرها مسؤولون حكوميون وخبراء وممثلون عن المنظمات الإقليمية والدولية. وكانت المواضيع المحددة للحلقة الدراسية هي تعزيز فهم أفضل للهجرة الكاريبية واتجاهات الهجرة وصلتها بالتنمية الاقتصادية والتكامل الإقليمي والمساهمة في تبادل المعرفة بشأن السياسات المتعلقة بالهجرة ضمن ترابط دولي وتكامل إقليمي ومناقشة قضايا مثل هجرة العمالة المؤقتة والمنظمة والهجرة غير المنظمة واستخدام العائدات وتهريب المهاجرين والاتجار بهم واستكشاف طرق معالجتها.

٥ - مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

٣٤ - تتمثل ولاية مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في توفير الحماية الدولية والمساعدة الإنسانية للاجئين وإيجاد الحلول لمشاكل اللاجئين. وهي تسعى للتأكد من أن كل فرد يمكنه أن يمارس حقه في التماس اللجوء وإيجاد ملجأ آمن في دولة أخرى والعودة الطوعية إلى بلاده. وظلت المفوضية تبذل حتى وقت قريب جهدا واعيا لوضع تمييز واضح بين اللاجئين وأنواع المهاجرين الآخرين، وذلك للتأكيد على المركز القانوني الخاص للمستفيدين منها وحاجتهم للحماية. ولكنها تدرك بشكل متزايد صلة قضايا التنمية بمهام حماية اللاجئين ومساعدتهم. وأصبح من الواضح أن تدفقات اللاجئين وحركات الهجرة لا يمكن الفصل بينها بدقة على الدوام. وربما كانت تحركات اللاجئين التي يبدو أنها نتيجة للاضطهاد السياسي أو الديني أو الإثني تعود بشكل أساسي لمشاكل الفقر ونقص التنمية والتنافس على الموارد النادرة بين الفئات الاجتماعية. فضلا عن ذلك فعندما انتهت النزاعات المسلحة التي

استمرت لوقت طويل واستطاع اللاجئون في النهاية العودة إلى بلدانهم فإن حاجة جديدة قد برزت من أجل التنفيذ الفوري لأنشطة إعادة التأهيل وسد الفجوة بين المساعدة القصيرة الأجل التي تقدمها الوكالات الإنسانية وبرامج التنمية طويلة الأجل التي تنفذها الحكومات والمناخون الثنائيون والمنظمات الدولية.

٣٥ - وهكذا أصبحت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تشارك بشكل مباشر أكثر في قضايا الهجرة الدولية والتنمية. وتشمل أنشطتها ذات الصلة بالتنمية (أ) وضع برامج متعددة القطاعات وتقوم على المجتمع المحلي لإعادة الإدماج وإعادة التأهيل في البلدان التي تستقبل أعدادا كبيرة من اللاجئين العائدين والأشخاص المشردين داخليا، و (ب) القيام بمبادرات قانونية ومؤسسية لبناء القدرات في البلدان التي تتلقى أعدادا كبيرة من ملتمسي اللجوء وتفترق لقدرات تجهيز طلبات اللجوء وتلبية احتياجاتهم المادية، و (ج) توجيه الاهتمام إلى الصلة بين تحركات اللاجئين والهجرة الدولية والتنمية مما يشجع المجتمع الدولي بالتالي على اتباع نهج عملي ووقائي إزاء مشاكل انعدام الأمن البشري والتشريد.

٣٦ - وفيما يتعلق بإدارة الهجرة فقد أوضحت التجربة الأخيرة لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أن النهج التقليدية التي تقوم على منع السكان من التحرك من بلد إلى آخر أو من منطقة إلى أخرى يرحح لها أن تحدث آثارا سلبية. إذ يتوقع لها من ناحية أن تشكّل انتهاكا للمبادئ ولحقوق الإنسان المعترف بها دوليا والأعراف المتعلقة بحماية اللاجئين. ويرجح من جهة أخرى أن تجبر المهاجرين المحتملين وملتسمي اللجوء على الوقوع في أيدي المتاجرين بالمهاجرين معدومي الضمير. ويتعين للاستراتيجية الفعالة لإدارة الهجرة أن توفر فرصا منتظمة من أجل الهجرة العادية والقانونية مع إدراك بأن العديد من اللاجئين العائدين سوف يستمرون في الوصول إلى البلدان بطريقة غير عادية وغير قانونية وعشوائية.

٦ - منظمة الأغذية والزراعة

٣٧ - شكّلت منظمة الأغذية والزراعة أمانة لفرقة العمل التابعة للأمم المتحدة لقضايا الأمن الغذائي والتنمية الزراعية والجوانب ذات الصلة طويلة الأجل في القرن الأفريقي في عام ٢٠٠٠. ويهدف هذا الجهد المشترك إلى خفض حدة النزاع ونطاقه وخطر المجاعة في المنطقة مما يساعد في تخفيف عوامل الضغط التي تحفز على الهجرة الدولية. وتشارك المنظمة أيضا في الجهود الرامية إلى معالجة أزمة الهجرة في منطقة البلقان. ويهدف مشروعان هما مشروع إعادة تعمير المزارع في حالة الطوارئ ومشروع إصلاح وسائل الري في كوسوفو إلى جذب العائدين من أوروبا الغربية ومساعدتهم في استعادة سبل كسب العيش من خلال إعادة تعمير المزارع وإصلاح الآليات وإصلاح وسائل الري. وقد أدركت المنظمة من خلال هذين

المشروعين أن التدريب التقني والمهني الموجه للاستجابة للحالة الاقتصادية المحلية ولتوفير سبل كسب العيش يساهم في استقرار السكان وتعزيز عودة تدفقهم. أما التدريب العام فسوف يحفز على النقيض من ذلك على تدفق المهاجرين إلى الخارج باتجاه المواقع الحضرية والأجنبية.

٧ - منظمة العمل الدولية

٣٨ - وما فتئت حماية العاملين في بلدان غير بلدانهم عن طريق وضع معايير دولية لمعاملة العمال المهاجرين تشكّل نشاطا هاما من الأنشطة التي تضطلع بها منظمة العمل الدولية. فقد اعتمدت المنظمة عددا من معايير العمل تنطبق على العمال الأجانب والمحليين على السواء. وفضلا عن ذلك اعتمدت اتفاقيتين دوليتين بشأن حقوق العمال المهاجرين والاتفاقية المتعلقة بالهجرة من أجل العمل (الصيغة المنقحة)، لعام ١٩٤٩ (٧٩) والاتفاقية المتعلقة بالهجرة في ظروف مهينة وبتشجيع المساواة في إتاحة الفرص للعمال المهاجرين وفي معاملتهم لعام ١٩٧٥ (١٤٣) وكلتا الاتفاقيتين سارية المفعول.

٣٩ - وساهمت منظمة العمل الدولية أيضا في الامتثال لهذه المعايير عن طريق رصد القوانين والممارسات المتعلقة بمعاملة العمال المهاجرين وتوفير الخدمات الاستشارية لفئات أعضائها الثلاث بشأن عدد كبير من جوانب سياسة الهجرة وإدارتها وتنظيم حلقات تدريبية ومؤتمرات واجتماعات عن المشاكل الكثيرة المقترنة بقضايا الحماية والتنمية التي تثيرها هجرة العمال سواء بالنسبة للدولة المرسله ليد العاملة أو المستقبله لها. وشملت الاجتماعات القطرية التي نظمتها منظمة العمل الدولية مؤخرا المؤتمر شبه الإقليمي عن هجرة العمال في بلدان آسيا الوسطى، دوشانبي، في عام ٢٠٠١ والاجتماع الثلاثي الرفيع المستوى المعني بتحقيق المساواة للعمال المهاجرين، جنيف، في عام ٢٠٠٠، والمؤتمر شبه الإقليمي المعني بالعمالة وحماية العمال المهاجرين في أوروبا، هنغاريا، عام ٢٠٠٠.

٤٠ - وخصصت المساعدة التقنية التي تقدمها منظمة العمل الدولية لتلبية مجموعة من احتياجات الدول الأعضاء تتراوح بين تعزيز الإدارة الوطنية ومساعدة بلدان المنشأ على التكيف مع عودة المهاجرين إلى أوطانهم واستيعاب المهاجرين العائدين ولا سيما في حالات الأزمات. وتساعد المنظمة الحكومات أيضا في تقييم سياساتها وتركز بصفة خاصة على فعالية التدابير المتخذة لمنع سوء المعاملة في التعيين ومكافحة التمييز ضد العمال الأجانب. وتقدم المساعدة التقنية إلى الحكومات من أجل التفاوض بشأن الاتفاقات الثنائية والمتعددة الأطراف المتعلقة بهجرة العمال. كذلك تجري منظمة العمل الدولية بحوثا بشأن مجموعة واسعة من المواضيع ذات الصلة بهجرة العمال الدولية يتعلق كثير منها بفهم العلاقة بين

الهجرة والتنمية. وتم جمع إحصاءات عن هجرة العمال الدولية وعن العمال المهاجرين وأتيحت لعامة الجمهور من خلال موقع على شبكة الإنترنت منذ عام ٢٠٠٠.

٤١ - وتعمل منظمة العمل الدولية على استنباط الدروس عن إدارة الهجرة من مجموعة واسعة من الأنشطة المنفذة. فعلى سبيل المثال، لاحظت منظمة العمل الدولية أن كثيراً من الحكومات التي لم تصدق على اتفاقيات المنظمات تستخدمها مع ذلك كنماذج أو نقاط مرجعية في سياسة الدولة بشأن المعاملة المتساوية للعمال المهاجرين. وبالتالي فإن تعزيز الاتفاقيات يلعب دوراً أكبر مما توحى به الأعداد التي صدقت على تلك الاتفاقيات. وفضلاً عن ذلك فإن مهمة تعزيز إدماج المهاجرين هي مهمة معقدة تستدعي اتخاذ إجراءات على العديد من المستويات ابتداءً بالتشريع على مستوى الدولة وإنهاء بقواعد الممارسة الطوعية التي تعتمد عليها الشركات. ومن الضروري أن تكون هنالك أهداف وغايات تقاس على أساسها فعالية المبادرات المختلفة.

هاء - مؤسسات خارج منظومة الأمم المتحدة

١ - المنظمة الدولية للهجرة

٤٢ - المنظمة الدولية للهجرة، التي تحتفل بالذكرى الخمسين لتأسيسها في عام ٢٠٠١، هي منظمة حكومية دولية تضم في عضويتها ٨٦ دولة و٤١ مراقباً. ويمكن تجميع أنشطة المنظمة إلى حد كبير في ستة مجالات رئيسية للخدمات، هي تحركات المهاجرين؛ ومساعدة العائدين؛ والمساعدة التقنية وبناء القدرات؛ والحملات الإعلامية؛ ومكافحة عمليات الاتجار بالمهاجرين؛ والخدمات الطبية.

٤٣ - ونقل المهاجرين والتحضير لسفرهم في ظل أوضاع آمنة نشاطان من صميم عمل المنظمة التي ما زالت تنهض بدور هام في توفير المساعدة للمهاجرين في حالات الطوارئ من أجل إجلائهم عند الاقتضاء وإعادةهم الطوعية عندما تسمح الظروف بذلك على السواء. كما تجيز لها ولايتها أيضاً أن تنظم تحركات المشردين داخلياً عندما يتطلب الأمر ذلك. وقد تطرقت المنظمة إلى معالجة تحركات العائدين من منظور إنمائي وإنساني واسع. ومن ثم، تعكف على تنظيم برامج، لا سيما في أفريقيا، لتيسير عودة أبناء البلدان النامية المؤهلين إلى أوطانهم في محاولة لتخفيف بعض من آثار هجرة الكفاءات. كما تدير المنظمة أيضاً برامج لدعم عمليات العودة الطوعية للمهاجرين الآخرين، ومن بينهم ملتسمو اللجوء المرفوضون والمهاجرون غير النظاميين، خاصة في البلقان.

٤٤ - وتقدم المنظمة للحكومات، من خلال ما تنظمه من برامج للتعاون التقني، خدمات استشارية وتدريبية في مجال الهجرة بهدف مساعدتها على وضع وتنفيذ سياسات وتشريعات في مجال الهجرة وإدارة عمليات الهجرة. ومن الأنشطة المتزايدة الأهمية التي تنهض بها المنظمة دعمها لعمليات إدارة الهجرة على الصعيد الحكومي الدولي الإقليمي، مثل عملية بويلا في أمريكا الشمالية والوسطى، وحوار الهجرة في الجنوب الأفريقي، وعملية إعلان داكار في غرب أفريقيا. ومن بين القضايا التي تعالجها تلك الحوارات بوجه خاص في كثير من الأحيان مسألة الارتباط بين الهجرة والتنمية.

٤٥ - وقد تجمعت لدى المنظمة خبرات ثمينة في إدارة حملات الإعلام الجماهيري باعتبارها جانباً لا غنى عنه في جهودها لإدارة حالات الهجرة. ومثال ذلك، أن ما تقوم به من مشروعات مكافحة الاتجار بالمهاجرين في وسط وشرق أوروبا وفي جنوب شرق آسيا تشمل أنشطة للاتصال الجماهيري باستخدام أسلوب الوسائط المتعددة من أجل تحذير الضحايا المحتملين في بلدان المنشأ من أخطار التورط مع المتجرين، وكذلك توعية السكان المحليين في بلدان المعبر والبلدان المستقبلية بهذه القضية. وواصلت المنظمة أيضاً إجراء ونشر البحوث حول أنشطة الاتجار بالمهاجرين، خاصة الاتجار بالنساء، وزادت من عدد البرامج الرامية إلى مساعدة ضحايا عمليات الاتجار بالمهاجرين ووسعت من نطاقها. وعلاوة على ذلك، تعالج المنظمة الاحتياجات الصحية للمهاجرين والمجتمعات المتأثرة بالهجرة. ويتزايد اهتمام المنظمة بوجه خاص بالصلة بين فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) والهجرة، وبإعداد أنشطة للتوعية. ففي أيار/مايو ٢٠٠١، نشرت المنظمة بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) ورقة بعنوان "Migrants' Right to Health" (حق المهاجرين في التمتع بالصحة)^(٦)، استعرضت فيها الملامح العامة لأفضل الممارسات المتصلة بحقوق المهاجرين في التمتع بالصحة مع تركيز خاص على فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) والأمراض المنقولة بالاتصال الجنسي وشؤون الصحة الإنجابية.

٤٦ - ويمكن الخروج بعدد من الدروس القيمة من المجموعة الواسعة من الأنشطة التي تنهض بها المنظمة، أولها، أن وجود سياسات وطنية واضحة للهجرة بات أمراً متزايد الأهمية في هذا العالم السائر على درب العولمة، ويشمل هذا وجود آليات تعنى بالهجرة الشرعية أو بهجرة العمال. وتوضح التجارب الأخيرة التي مر بها كثير من البلدان الصناعية أن تدابير الرقابة وحدها لا يمكن أن تنظم الهجرة، بينما توفر الهجرة المدارة على نحو منظم بديلاً عملياً للهجرة اللانظامية ويمكن أن تتغلب على بعض العواقب السلبية للهجرة. وثانيها أن الأمر

يتطلب آليات أفضل للتشاور حول السياسات فيما بين البلدان التي تتلمس السبيل لمعالجة حالات متماثلة، و/أو فيما بين "مجموعات" البلدان التي تعالج تدفقاً معيناً للهجرة عند نقاط مختلفة على طول مساره. وكما أوضحت عمليات التشاور الإقليمية المختلفة، فإن التوافق في الآراء حول التدابير المتعلقة بالسياسات يشجع التعاون عند تنفيذ تلك السياسات. وثالثها، أن برامج المساعدة في مكافحة الاتجار بالمهاجرين والبحوث التي أجريت في هذا الميدان توحى بضرورة القيام بحملات إعلامية عامة بصفة منتظمة وعلى نطاق أوسع. وفي الوقت ذاته، فإن وجود أحكام في التشريعات المتعلقة بالاتجار بالمهاجرين تعتبر الأشخاص المتاجر فيهم ضحايا، وتوفر لهم المساعدة، وتتضمن بنوداً تكفل للشهود الحماية في مقابل تقديمهم للشهادة ضد المتجرين من شأنه أن يساعد على تشجيع الضحايا على أن يكشفوا عن أنفسهم ويتيح التوصل إلى إدانة المتجرين. وأخيراً، فإن برامج العودة الطوعية ستصبح أكثر نجاحاً إذا خصص قدر أكبر من الموارد لإعادة الدمج بصورة مستدامة في بلدان المنشأ من خلال التعاون بين البلد المستضيف وبلد المنشأ.

٢ - منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي

٤٧ - تشغل قضية الهجرة الدولية اهتمام الدول الأعضاء في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا منذ وقت طويل، وتجسد هذا الاهتمام في أنشطة المنظمة التي عقدت على سبيل المثال في لشبونه، في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ مؤتمراً دولياً بشأن العولمة والهجرة والتنمية، وذلك في إطار متابعة الحلقات الدراسية الإقليمية التي نظمت فيما بين عامي ١٩٩٦ و ١٩٩٨ حول موضوع الهجرة والتجارة الحرة والتكامل الإقليمي في وسط أوروبا وشرقها وحوض البحر الأبيض المتوسط وأمريكا الشمالية. وأصدرت المنظمة أيضاً المبادئ التوجيهية للجنة المساعدة الإنمائية بشأن الحد من الفقر، التي شجعت على رسم سياسات للتعاون الإنمائي تدعم زيادة فرص العمل في البلدان النامية بغية منع تدفق العمالة الماهرة خارج البلدان الفقيرة. وفيما يتعلق بجمع البيانات، وضعت المنظمة نظاماً للإبلاغ المستمر فيما يتعلق بالهجرة الدولية، وقد سمح هذا النظام بتبادل المعلومات الإحصائية حول الهجرة الدولية بين البلدان الأعضاء في المنظمة ونشر هذه المعلومات داخل تلك البلدان. وتستخدم البيانات المجموعة من أجل تحليل الجوانب الاقتصادية والاجتماعية للهجرة الدولية وتنتشر سنوياً في Trends in International Migrations (اتجاهات في مجال الهجرة الدولية).

٤٨ - وتؤكد المنظمة مجدداً، من واقع هذه الأنشطة، موقفها الداعي إلى ضرورة الإسراع بتحقيق التوافق في الأداء الاقتصادي من أجل إدارة تدفقات الهجرة بصورة أفضل. ومن المهم تعزيز وتحسين فعالية المؤسسات العامة والمالية في البلدان النامية، مع تيسير السبل الكفيلة

بتحقيق التنمية المستدامة وخلق فرص العمل بها. وترى المنظمة أيضاً أن سياسات الهجرة يمكن أن تلعب دوراً حاسماً في الإسراع بتحقيق التوافق في الأداء الاقتصادي، بتشجيع تبادل العمال المهرة وتيسير الانتقال الحر للأفراد، خاصة المسؤولين التنفيذيين والموظفين في مؤسسات الأعمال، عن طريق اتفاقات ثنائية ومتعددة الأطراف.

٣ - مجلس أوروبا

٤٩ - مجلس أوروبا منظمة حكومية دولية تضم في عضويتها ٤٣ دولة وتهدف إلى تعزيز حقوق الإنسان وتنمية التعاون الحكومي الدولي والمساعدة على تدعيم الاستقرار في ظل الديمقراطية في أوروبا. وتتولى اللجنة الأوروبية للهجرة إعداد أنشطة المجلس في مجال الهجرة والإشراف عليها. وتمثل هذه اللجنة منبراً يناقش فيه الخبراء الحكوميون وممثلو المنظمات غير الحكومية قضية الهجرة على صعيد أوروبا كلها. ومحور أنشطة المجلس في هذا الميدان قضايا الاندماج والعلاقات المجتمعية وإدارة الهجرة ووضع المهاجرين. ومثال ذلك أن المجلس نشر في عام ٢٠٠٠ تقريرين أحدهما بعنوان "Diversity and Cohesion: New Challenges for the Integration of Immigrants and Minorities" (التنوع والترابط: تحديات جديدة أمام اندماج المهاجرين والأقليات والثاني بعنوان "Framework of Integration Policies" (إطار لسياسات الاندماج). وقد وسع المجلس أيضاً على مدار السنوات الماضية نطاق أنشطته المتعلقة بمسألة الهجرة السرية، وسيعقد باليونان مؤتمراً بشأن الهجرة اللانظامية وكرامة المهاجرين في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١. وعلاوة على ذلك، يعمل المجلس على توفير الحماية للمهاجرين المقيمين لأجل طويلة والأشخاص الذين يسمح لهم بالهجرة لأغراض لم تشمل الأسر، وكذلك للعمال المهاجرين، وذلك باعتماد توصيات ومبادئ توجيهية ومبادئ عامة، أو تيسير التصديق على الاتفاقيات المتعلقة بهذا الشأن.

٥٠ - ويرى المجلس أن الكثير من مشاكل الهجرة التي تواجه الحكومات في الوقت الراهن نشأت من نهج المعالجة الجزئية الذي اتبعته بالنسبة لبعض المشاكل المحددة، مثل التماس اللجوء، أو الهجرة اللانظامية، أو العودة، وبناء على ذلك، يقترح المجلس وضع استراتيجية تتميز بالشمول والقابلية للتطبيق العملي على مدى فترة طويلة. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن تتميز سياسات الهجرة بالوضوح والشفافية وأن تنفذ باتساق. وينبغي أن تتوافر لوضعي السياسات معلومات وافية حتى يستطيعوا سن قواعد وتنظيمات واضحة. وينبغي أن تراعى في أية استراتيجية قابلة للتطبيق من حيث توافر الموارد، ويشمل ذلك توافر الموارد اللازمة من الأموال والمعلومات والوقت.

٤ - الاتحاد الأوروبي

٥١ - باتت مسألة الهجرة واللجوء تشغل موضعاً متزايد الأهمية على رأس جدول العمل السياسي للاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء على مدار العامين الماضيين. وعلى إثر إبرام معاهدة أمستردام، التي دخلت حيز التنفيذ في عام ١٩٩٩، كرست اللجنة الأوروبية جهودها لوضع سياسات مشتركة في ميدان اللجوء والهجرة. وقد رسمت المعاهدة برنامجاً خمسياً في هذا الميدان يشمل اعتماد معايير وآليات لتحديد الدولة العضو المسؤولة عن فحص التماس اللجوء، وإقرار معايير دنيا لاستقبال ملتمسي اللجوء وإجراءات لمنح وسحب صفة اللاجئ، ومعايير لمنح الحماية المؤقتة للأشخاص النازحين من العالم الثالث. كما يسعى الاتحاد أيضاً إلى تحديد الحقوق والأوضاع التي يجوز في ظلها لمواطني البلدان غير الأعضاء دخول الدول الأعضاء والإقامة بها. ووفقاً لهذا البرنامج، نشرت اللجنة عدداً من المقترحات ومشاريع الصكوك، من بينها "مقترح بإصدار توجيه من المجلس يحدد المعايير الدنيا لاستقبال طالبي اللجوء في الدول الأعضاء"^(٧) ورسالة من اللجنة إلى المجلس والبرلمان الأوروبي بشأن وضع سياسة للهجرة في الجماعة^(٨). ويجمع المكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية (يوروستات) إحصائيات سنوية بشأن تدفقات الهجرة الدولية بناءً على استبيان مشترك أعد بالتعاون مع الشعبة الإحصائية باللجنة الاقتصادية لأوروبا التابعة للأمم المتحدة ومجلس أوروبا والشعبة الإحصائية بالأمم المتحدة. ويجري أيضاً جمع بيانات عن الهجرة غير المشروعة واللجوء منذ عام ١٩٩٨.

٥٢ - ومن هنا، يمثل البرنامج التشريعي للاتحاد الأوروبي ومشاريعه أنموذجاً فريداً في التعامل مع الهجرة على الصعيد الإقليمي. ويرى الاتحاد الأوروبي أن من المحبذ بشدة اتباع نهج متكامل شامل من أجل تحسين إدارة الهجرة. وينبغي للدول أن تحدد بوضوح الشروط التي يجوز في إطارها لرعايا الدول الأخرى أن يدخلوا إليها ويقيموا فيها، وتحديد ما لهم وما عليهم من الحقوق والالتزامات، وضمان أن تتاح أمام الأشخاص المعنيين إمكانية الاطلاع على هذه المعلومات، وإيجاد آليات للتأكد من التطبيق المنصف لهذه الشروط. ومن شأن السياسات العامة الرامية إلى فتح أبواب الاطلاع على المعلومات أن تزيد إلى حد بعيد من الشفافية.

٥ - المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة

٥٣ - المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة منظمة حكومية دولية تأسست في عام ١٩٩٣ ومقرها جنيف. ومن المهام الرئيسية للمركز ترويج سياسات للهجرة شاملة ومستدامة، والقيام بدور آلية لتبادل الخدمات بين الحكومات والمنظمات فيما يتعلق بالقضايا

الكبرى للهجرة في أوروبا. وقد شارك المركز، في إطار دوره كأمانة لعملية بودابست، في العملية التشاورية الإقليمية الرامية إلى تحقيق الموازنة بين ضوابط الدخول في إقليم أوروبا العريض، وقد شملت هذه العملية ٤٠ بلداً. وفي هذا السياق، نظم المركز منذ عام ١٩٩٥ أكثر من ٧٠ اجتماعاً حكومياً دولياً. كما يدير المركز نظاماً بالغ السعة لجمع البيانات عن الهجرة واللجوء والرقابة على الحدود في وسط أوروبا وشرقها، مع إجراء استعراضات وتحليلات منتظمة. وفيما بين عامي ١٩٩٧ و ٢٠٠١، نظم المركز أيضاً برامج لإعادة المهاجرين مع تقديم قروض بسيطة لأصحاب المشاريع الصغيرة في البوسنة والهرسك وفي كوسوفو.

٦ - متروبوليس

٥٤ - يتألف مشروع متروبوليس الدولي الذي بدأته هيئة المواطنة والهجرة الكندية في عام ١٩٩٦ من مجموعة من الأنشطة المنسقة التي ينهض بها أعضاء المشروع من المؤسسات البحثية والمؤسسات المعنية بالسياسات والمنظمات غير الحكومية ممن يتطلعون إلى إيجاد سياسة وطيدة للهجرة عن طريق البحث العلمي الأكاديمي التطبيقي. ويضم المشروع الآن تحت إدارته أعضاء ينتمون إلى أكثر من ٢٠ بلداً وإلى عدد من المنظمات الدولية البحثية المعنية بالسياسات والحكومية الدولية، ويمثل هؤلاء الأعضاء نطاقاً واسعاً من الاهتمامات المتعلقة بالسياسات والاهتمامات الأكاديمية. والفكرة الكامنة وراء المشروع هي أن يتضافر الأعضاء على معالجة القضايا المتعلقة بالهجرة والاندماج واضعين دائماً نصب أعينهم هدف توطيد السياسات، وبذا يتيحون للمجتمعات أن تواجه على نحو أفضل ما تطرحه الهجرة من تحديات وما تتيحه من فرص. وسعيًا إلى تحقيق هذه الغاية، يعمل المشروع على تحفيز وتمويل النشاط البحثي الإمبريقي بشأن القضايا الهامة المتعلقة بالسياسات ومنه بحوث دولية وأخرى مقارنة؛ كما عقد المشروع مؤتمرات كبرى دولية ووطنية وإقليمية بشأن قضايا الهجرة ضمت ممثلين من الدوائر السياسية والبحثية والمجتمع المدني؛ ونظم حلقات دراسية وحوارات مائدة مستديرة وحلقات عمل تنصب على معالجة قضايا شديدة التحديد؛ وينشر المركز نتائج البحوث والمناقشات الدائرة حول السياسات في مجلته المعنونة "The Journal for International Migration and Integration" (مجلة الهجرة الدولية والاندماج) وفي مطبوعات ووسائط إلكترونية أخرى.

٥٥ - وقد تجمع لدى مشروع متروبوليس على مدى السنين قسط وافر من المعرفة بشأن سياسات الهجرة المتبعة على كافة المستويات الحكومية. وتشير مناقشاته المتصلة بالسياسات والبحوث إلى ضرورة القبول بأن الهجرة باتت سمة طويلة الأجل للمجتمعات الحديثة.

وتقتضي الإدارة الناجحة للهجرة مشاركة كافة المستويات الحكومية والعناصر المدنية الأخرى صاحبة المصلحة، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية. كما تتطلب الإدارة الناجحة تحقيق التكامل بين سياسات الحكومات وأنشطتها العديدة التي لا يمكن أن تتمركز في إدارة أو وزارة واحدة. ويجب أن تُدار برامج منتظمة للهجرة تسعى إلى تعظيم المنافع الاقتصادية والاجتماعية وليس مجرد الحد من عمليات الدخول غير المنظم. ويجوز أن تستخدم هذه البرامج نظم اختيار تفي بالاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية للبلدان أو الأقاليم المضيفة. ودخول المهاجرين ذوي المهارات العالية من شأنه أن يهيئ ردود فعل شعبية محبذة للهجرة وأن ينشر روح التسامح في المجتمع، وإن كان من المستبعد أن يؤدي توسيع أبواب الدخول المنظم إلى الحد من الهجرة غير المشروعة.

رابعاً - آليات ممكنة لفحص الهجرة الدولية والتنمية

٥٦ - اشتدت تحركات الأشخاص العابرين للحدود على مدار العقد المنصرم من حيث الحجم والتعقيد. وتعد الهجرة الدولية الآن ظاهرة عالمية تكتنف عدداً متزايداً من البلدان، أي بلدان المنشأ والبلدان المستقبلة للمهاجرين وبلدان العبور، وأضحت قضية متزايدة الأهمية بالنسبة للمجتمع الدولي. ومن ثم، زادت منظمات مختلفة، داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها، من عدد ونطاق أنشطتها التي تعالج هذه القضية، مع ربطها بدرجات متفاوتة بالتنمية.

٥٧ - وجوانب الربط بين الهجرة الدولية والتنمية معقدة أشد ما يكون التعقيد. والسعي مستمر من أجل معرفة إلى أي حد يمكن أن تعد الهجرة الدولية استجابة لديناميات التنمية وإلى أي حد يمكن أن تؤثر الهجرة نفسها على عملية التنمية. ولكن يمكن، من رصد الأنشطة الأخيرة التي قامت بها المنظمات ذات الصلة، تبين وجود وعي متزايد بأن السياسات والبرامج الساعية إلى إيجاد حلول طويلة الأجل لمشاكل الهجرة ينبغي أن تأخذ في الاعتبار البيئات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للبلدان أو المناطق ذات الصلة. وينبغي بخاصة التطلع إلى حركات العودة من منظور إنساني وإثمائي رحب. وقد بات من المسلم به بصورة متزايدة في الوقت ذاته أن برامج التنمية في البلدان والمناطق الموفدة للمهاجرين يمكن أن توجه إلى تعظيم الفوائد التي يمكن أن تعود بها الهجرة الدولية. وتدعو هذه التوجهات الناشئة إلى تحسين وتعزيز التعاون والتنسيق بين أعمال مختلف مكاتب منظومة الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية ذات الصلة.

٥٨ - وقد استمدت بعض الدروس الهامة من مجموعة واسعة من الأنشطة تضطلع بها شتى المنظمات القائمة داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها. وتشير الخبرات القيمة في مجموعها

إلى بعض الآليات التي يجوز أن تستعين بها منظومة الأمم المتحدة لتحسين أسلوبها في معالجة قضية الهجرة الدولية والتنمية وفحصها في السنوات القادمة.

٥٩ - وأول هذه الدروس أن قضية الهجرة والتنمية يمكن أن تصبح شاغلاً محورياً في عمل منظومة الأمم المتحدة. وينبغي بالأخص إدراج المسائل المتعلقة بالهجرة بصورة أكثر ترابطاً في السياق الأوسع لأطر التنمية الاقتصادية والاجتماعية، لا سيما عند وضع استراتيجيات التنمية وبرامجها. ويجوز إدراج هذه القضية في برامج العمل الاعتيادية للمكاتب ذات الصلة، خاصة لدى كل لجنة إقليمية.

٦٠ - وثانيها أن الأمم المتحدة قد تود، في إطار من التعاون مع المنظمات والوكالات ذات الصلة، أن تكثف جهودها من أجل دعم المنابر المتعددة الأطراف التي تشارك فيها الحكومات والمنظمات الدولية والمجتمع المدني مشاركة مباشرة من أجل معالجة المسائل المتصلة بالهجرة الدولية والتنمية. وتظل الهجرة الدولية موضوعاً مفعماً بالحساسية السياسية، ولا يوجد توافق في الآراء حول معالجة هذه القضية على الصعيد الدولي. ولكن تبدت مؤخراً دلائل تشير إلى أن توفير قنوات للحوار قد يولد بصورة فعالة الثقة والتعاون اللازمين من أجل إدارة الهجرة. وتظهر التجربة أن توفير هذه المنابر التشاورية على الصعيد الإقليمي سيفضي فيما يرجح إلى طرق مفيدة لمعالجة القضية.

٦١ - وثالثها أن جمع وتصنيف البيانات عن الهجرة الدولية أصبح، كما يتضح من استعراض الأنشطة سابقة الذكر، جزءاً من النشاط الاعتيادي لمنظمات شتى داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها. والإحصائيات التي يمكن أن تتيح التعرف على سمات التدفقات الدقيقة للهجرة ورصد التغيرات على مدار الوقت ما زالت بعيدة عن الاكتمال، كما أنهما تتسم بقدر كبير من التباين من حيث طبيعة البيانات والتعريفات المستخدمة. وكثيراً ما تستخدم الإحصائيات كأساس متين لرسم وتنفيذ السياسات والبرامج في مجال الهجرة الدولية. ولا يمكن أن يتأتى الفهم الكامل لديناميات الهجرة الدولية دون الاسترشاد بإحصائيات الهجرة. وما زالت الأمم المتحدة تواصل عملها في جمع بيانات يعول عليها عن الهجرة الدولية وجمع وتبويب أنواع مختلفة من البيانات الإحصائية على نحو متمم لها، وتوسع من نطاق جهودها في هذا الشأن. وللمساعدة في هذه الجهود، يمكن للأمم المتحدة أن تبذل مزيداً من الجهد في تعزيز تنفيذ التوصيات المتعلقة بإحصاءات الهجرة الدولية.

٦٢ - وما زال طريق البحث طويلاً صوب استكشاف العلاقات المتداخلة بين الهجرة الدولية والتنمية. وهناك مطلب آخر كثيراً ما يتردد عند الحديث عن جمع البيانات، ألا وهو توسيع دائرة البحث الإمبريقي بشأن أسباب وأشكال الهجرة، وكذلك آثارها الاجتماعية

والاقتصادية والسكانية، من أجل فهم آلياتها بصورة أفضل. وعلاوة على ذلك، فبالنظر إلى أن الهجرة غير النظامية وعمليات الاتجار باتت ظاهرة عالمية مستفحلة، يمكن للبحوث أن تتجاوز في نطاقها التحليلات المعتادة للهجرة إلى التعرف على مخنة المهاجرين التي أهملت إلى حد بعيد في البحوث السابقة. كما أن توثيق برامج إدارة الهجرة الناجحة المستندة إلى أحدث الخبرات المكتسبة في هذا الميدان ونشر المعلومات عنها قد يساهم أيضاً في زيادة فهم جوانب العلاقات المتشابكة بين الهجرة والتنمية.

٦٣ - وأخيراً فإنه يمكن للأمم المتحدة أن تواصل دورها القيادي في العمل على تعزيز التصديق على مختلف الصكوك الدولية القائمة المتصلة بالهجرة الدولية. وقد حثت الجمعية العامة في قرارها د ١ - ٢١/٢ المؤرخ ٢ تموز/يوليه ١٩٩٩ الذي اتخذته خلال دورتها الاستثنائية الحادية والعشرين الحكومات على النظر في التصديق على الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم أو الانضمام إليها، وعلى أن تصبح أطرافاً في اتفاقية عام ١٩٥١^(٩) وبروتوكول عام ١٩٦٧^(١٠) المتعلقين بمركز اللاجئين. واعتمدت الجمعية العامة مؤخراً البروتوكول الخاص لمنع الاتجار بالأشخاص، وخاصة النساء والأطفال، وبروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والجو والبحر، وقمعه والمعاقبة عليه وفتحت باب التوقيع عليهما. وتشمل قائمة صكوك الأمم المتحدة الأخرى، التي وإن كانت عاجلت مشكلة الهجرة بصورة غير مباشرة، فإنها تنطوي على أهمية بالنسبة لقضية الهجرة الدولية والتنمية، الوثائق التالية: الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري^(١١)، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة^(١٢)، واتفاقية حقوق الطفل^(١٣). ويمكن للأمم المتحدة أن تنهض بدور أقوى في تشجيع الدول على الامتثال لهذه الصكوك من أجل أن تكفل للمهاجرين حقوق الإنسان وتحفظ عليهم كرامتهم.

الحواشي

- (١) انظر World Population Monitoring 1997: Issues of International Migration and Development، منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.98.XIII.4.
- (٢) ESA/P/WP/160.
- (٣) منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.98.XIII.4.
- (٤) قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٤٦/١٩٩٨ المؤرخ ٣١ تموز/يوليه ١٩٩٨، المرفق الأول، الفرع باء.
- (٥) A/CONF.157/24 (الجزء الأول)، الفصل الثالث.
- (٦) UNAIDS/01.16E.
- (٧) الوثيقة COM (2001) 181 نهائية المؤرخة ٣ نيسان/أبريل ٢٠٠١.

(٨) الوثيقة 757 (2000) COM نهائية المؤرخة ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠.

(٩) الأمم المتحدة، مجموعة المعاهدات، المجلد ١٨٩، رقم ٢٥٤٥.

(١٠) المرجع السابق، المجلد ٦٠٦، رقم ٨٧٩١.

(١١) القرار ٢٠١٦ ألف (د-٢٠)، المرفق.

(١٢) القرار ١٨٠/٣٤، المرفق.

(١٣) القرار ٢٥/٤٤، المرفق.